

مدى فعالية البرامج المطبقة للتأهيل الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

د. بلقاسم رايح *

الملخص:

التأهيل يعتبر أحد الخيارات الإستراتيجية لتحقيق الأداء المتميز للقطاع الصناعي الجزائري لجعله أكثر قدرة على التكيف ومواجهة المحيط الخارجي. إلا أنه على الرغم من تبني الدولة لعدة برامج لتأهيل المؤسسات الصناعية، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تحقق النتائج المرجوة منها سواء إذا قورنت بالأهداف المسطرة أو إذا قورنت بدول مجاورة مثل تونس. حيث أن الواقع يوضح أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال قطاعا هشائعياني العديد من المشاكل التي تحد من تطوره وأنه غير مؤهل بعد لمواجهة المنافسة الدولية.

وعليه فإن هذا المقال جاء لإلقاء نظرة على مدى فعالية البرامج المطبقة للتأهيل الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
الكلمات المفتاحية : برامج التأهيل، القطاع الصناعي، المؤسسات الصناعية، عملية التأهيل .

Summary:

Réhabilitation is considered one of the strategic options for achieving outstanding performance of the industrial sector of the Algerian better able to adapt and copewith the outer perimeter to makeit. However, despite the adoption of the state for a number of programs for the rehabilitation of industrial enterprises, but the results obtained show that the rehabilitation process has not achieved the desiredresults, both when compared to the ruleror the objectives when compared to neigh boring countries such as Tunisia. As the reality shows that the industrial sector in Algeria isstill fragile sector suffers

* أستاذ محاضر - ب - جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.

from many problems that limit its development and it is not yet eligible to face international competition.

Accordingly, this article came to look at the extent of the programs applied for industrial rehabilitation of small and medium enterprises in Algeria effectiveness

Key words: rehabilitation programs, the industrial sector, industrial enterprises, the rehabilitation process.

مقدمة:

وضعت الجزائر برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية حتى تتمكن من الصمود في سوق تنافسية والتي ستواجهها مع الانفتاح الاقتصادي، خاصة مع إبرام الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتأسيس منطقة التبادل الحر، ويتجر على ذلك دخول مؤسسات أجنبية في السوق الجزائرية ومنافسة مؤسساتها، عندها كان لزاما على الدولة الجزائرية تسطير جملة من البرامج قصد تأهيل مؤسساتها ورفع من قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة الأجنبية.

إن التأهيل الصناعي يمثل تلك العملية التي تتدرج دائما بتحسين تنافسية المؤسسات، والهدف من حيث هذه العملية هو إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية المالية، التجارية والبشرية وعلى مستوى المحيط المباشر لها، لتصبح قادرة على إنتاج منتج يحمل جملة من المواصفات لا تقل عن المواصفات التي ينتجها في الدول المتقدمة.

إن إدراك السلطات الجزائرية لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والمخاطر التي تواجهه نتيجة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الأجنبية ذات المزايا التنافسية العالية، دفعها إلى تبني مجموعة من برامج التأهيل تهدف في مجملها إلى تطوير القدرة التنافسية للقطاع وتحسين أداءه بشكل يسمح بتكثيفه من مواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. وعليه من خلال ما تقدم، تحاول دراستنا عرض وتحليل برامج تأهيل المؤسسات الصناعية المطبقة في الجزائر وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم مدى تحقيقها للأهداف المتوخاة من إدراجها، وهذا من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فعالية البرامج المطبقة للتأهيل الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة عن السؤال الجوهرى نطرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بعملية التأهيل، وما هي متطلباته؟

- ما هي مختلف البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات في الجزائر وخاصة منها مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما حجم النتائج المحققة من تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر؟
من أجل مناقشة التساؤل الرئيسي سننطلق من الفرضيات التالية:

• الفرضية الأولى- تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها بغية زيادة تنافسيتها لمواجهة المنافسة الدولية؛

• الفرضية الثانية- وجود م ساعي لتأهيل قطاع المؤسسات الصناعية في الجزائر، لكنها لم ترق إلى ما هو مطلوب، وبالتالي فهي تحتاج إلى تطوير.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في دراسة ظاهرة اقترنت بالإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي، حيث ترتب عليها من الآثار والانعكاسات التي تفرض فتح الحدود الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية مما يستدعي زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، ومن هنا تكسب برامج تأهيل المؤسسات الصناعية أهمية خاصة لاسيما تقديم المنح والمساعدات المالية لتنفيذ مخططات التأهيل على أرض الواقع والوصول إلى نتائج ملموسة.

أهداف الدراسة: تتركز أهم الأهداف التي جاءت الدراسة لتحقيقها في النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم التأهيل وإبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات؛
- تحصي ما إذا كانت هناك برامج جادة لتأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر، ومدى تطبيقها، ومدى فعاليتها وانعكاسها على الأداء الحالي للمؤسسات؛
- محاولة تقييم النتائج الإجمالية لبرامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال قياس فعاليتها والوقوف على درجة تحقيقها للأهداف المحددة مسبقا.
- الخروج ببعض التوصيات التي يؤمل أن تساهم في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر.

منهجية الدراسة: للإجابة عن الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي عند عرض الخلفية النظرية للموضوع، كما تم اعتماد المنهج التحليلي عند تحليل نتائج برامج التأهيل ومحاولة إعطاء نظرة تقييمية لما وصلت إليه هذه البرامج.

هيكل الدراسة: للإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة كما يلي:

المحور الأول: ماهية التأهيل الصناعي و متطلباته .

المحور الثاني: البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصناعية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المحور الثالث: تقييم فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية.

المحور الأول: ماهية التأهيل الصناعي و متطلباته

سنطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التأهيل الصناعي و متطلباته:

I. ماهية التأهيل الصناعي:

1: مفهوم عملية التأهيل:

ان مصطلح التأهيل كان اول ظهور له من خلال التجربة البرتغالية وهذا في اطار التحضير لاندماجها في الاتحاد الاوربي سنة 1988 من خلال البرنامج الاستراتيجي لمرونة و عصرنة الاقتصاد البرتغالي، و الذي يهدف الى عصرنة البنى التحتية الداعمة لقطاع الصناعة. تقوية قواعد التكوين المهني توجيه التمويل لغرض الاستثمار المنتج للمؤسسات. خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها. تحسين الانتاجية و الجودة للنسيج الصناعي.

و نتج عن هذا البرنامج قطاعات صناعية جديدة و تطوير الانشطة ذات القيمة المضافة العالية و التي تخلق مناصب شغل، و التي تقدم مبادرات التأهيل في سياق اقتصاد التنمية.

وعليه يمكن تعريف التأهيل:

" يعرف على انه عملية مستمرة للتمهين و التفكير، المعلومات و التثقيف لغرض اكتساب وضعيات جديدة، اساليب تفكير و سلوكيات، طرائق تسيير ديناميكية مبتكرة. و تترجم عملية التأهيل ب:¹

- تبني ممارسات جيدة للتسيير متكيفة مع كل تطور ؛
- الفهم الجيد للسوق و تموضع المؤسسة ؛
- تقوية الموارد البشرية (التأطير و التكوين) ؛
- تطبيق استراتيجية للتنمية ؛

¹ .ابتسام بوشريط، " آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

- البحث الدائم عن الابتكار.
نعني كذلك بالتأهيل:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995:1

« بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مخلفات التغيرات » ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعنى « الاجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر »

اما تعريف وزير سابق: ان تأهيل المؤسسات يعد سياسة ضرورية لاستراتيجية دفع و تطوير الصناعة التي اطلقتها السلطات العمومية و تسعى خاصة الى:2

- تكييف المؤسسة و يديتها مع متطلبات التبادل الحر،
- ادخال طريقة لتطوير و تعزيز نقاط القوة و القضاء على نقاط الضعف للمؤسسة.

ان عملية التأهيل هدفه دفع جهاز الانتاج و تكثيف الانتاجية، و تترجم بتحديد هدفين على المؤسسة بلوغهما:

- ان تصبح منافسة في مجال الاسعار و النوعية و الابتكار.
- ان تكون قادرة على المتابعة و التحكم في التطور التقني للأسواق.
كما يعرف التأهيل على أنه: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدین في السوق"3
و من خلال هاته التعاريف تعتبر عملية التأهيل الصناعي هي بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى احسن يتميز بالكفاءة و المردودية من أجل

1- خباياة عبد الله " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة" دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

2- مريم قطوش " برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه ادارة الاعمال الاستراتيجية و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

3- فتحي السيد عبده أو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص ص 85 و 86.

تمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي.

II. متطلبات عملية التأهيل:

فالاقتصاد الوطني يعول على المؤسسة الاقتصادية لدفع بالقطاع الصناعي الا انه لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات لعملية التأهيل وهي كالتالي:¹

1- التخطيط الاستراتيجي: تتعلق العملية بتحضير الاستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها، فهو يقدم الى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية و التنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل. يهدف الى اخذ القرارات من طرف الادارة بحيث يسمح لها بتحديد و دراسة العوامل الرئيسية الداخلية و الخارجية المؤثرة على المؤسسة. كما يهدف الى تحسين المردودية التنظيمية و يستخدم كأساس لإعداد ادوات التسيير و تكييف خدمات و نشاطها طبقا لاحتياجات اسواقها و زبائنها.

2- التسويق: على المؤسسة ان تقوم بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك و ذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على اساس علمية مما يتلاءم و رغبات المستهلكين.

- الاهتمام بالدعاية و الاعلان لمنتجات المؤسسة.

- العمل على تنشيط مبيعات المؤسسة في الاسواق المحلية و الخارجية.

3- تأهيل الموارد البشرية: يعد الاستخدام الفعال للموارد البشرية ، و نظرا لأهمية هذا العامل يتوجب اتخاذ عدد من التدابير و الاجراءات لتكوينه و تأهيله و ذلك على مستوى الجزئي و على المستوى الكلي. فعلى مستوى المؤسسة يجب العمل على:

- اجراء دورات تكوينية و الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع مجالات التسيير، الانتاج، التسويق،

- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء و التهميش... الخ.

- الاحتكاك مع المؤسسات الاجنبية للاستفادة من الخبرات و المعارف،

1 . قوريش نصيرة " اليات و اجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006. ص4

- تكريس ثقافة التقاسم بين افرادها وبعث فيهم روح التبادل الحر للمعلومات و المعارف و الكفاءات.

اما على مستوى الكلي فيتطلب من الهيئات المعنية إيجاد السبل الكفيلة لتأهيل كإنشاء هيئات وطنية لرصد و متابعة التطورات المعرفية و التأهيلية.

4- العمل بمعايير و قياسات النوعية: حتى يتسنى لمؤسستنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية و الارتقاء الى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب ان تلتزم بموصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع و الخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأية مؤسسة ان تحقق التنافسية بغياب مواصفات المواد الاولية المصنعة مواد التعبئة و التغليف.

5- التجديد التكنولوجي: تحتل استراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لان التجديد اصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات التجديد في المنتجات التجديد في العمليات التجديد في التنظيم التجديد في الموارد البشرية... الخ.

6- تطبيق استراتيجية التنافس: تحديد استراتيجية لتنافس من خلال ثلاثة مكونات اساسية:

- طريقة التنافس: وتشمل استراتيجية المنتج , استراتيجية الموقع , استراتيجية التسعير , استراتيجية التوزيع , استراتيجية التصنيع... الخ.

- حلبة التنافس و تتضمن اختيار ميدان التنافس الاسواق و المنافسين.

- اساس التنافس و يشمل الاصول و المهارات المتوفرة لدى المؤسسة و التي تعتبر اساس الميزة التنافسية المتواصلة.

7- التعرف على التكنولوجيا الجديدة: تعتبر التكنولوجيا عنصرا ضروريا للتنمية لان الثروة التي تبحث عنها المؤسسة الاقتصادية وللحصول عليها هناك عدة طرق منها التطوير الداخلي للتكنولوجية عن طريق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية الابحاث و التطوير عن طريق التعاون علاقات الميدان الجامعي... الخ.

ثانيا : البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر

I. برنامج التأهيل: المفهوم، والأهداف

1 - مفهوم برنامج التأهيل:

برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ورفع ادائها الاقتصادي و المالي ليكون في نفس المستوى الدولي، فهذا البرنامج

لا يعتبر بمثابة اجراء قانوني مفروض من طرف الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذا الاخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج او على الاقل المبادرة باجراء تشخيص استراتيجي عام من اجل معرفة مكان الاختلالات واسباب التعثرات، وبالتالي فان هدف برنامج التأهيل المؤسسة الاقتصادية لا يعتبر هدفا اداريا في مجال المنتجات بل يخص ايضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة او المتعاملة مع المؤسسة.

2- أهداف برنامج التأهيل:

إن الهدف الأساسي لبرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية هو تحسين تنافسيتها ووضعها في مستوى المؤسسات العالمية من خلال تمكينها من القدرة على التحكم وتطوير تقنياتها وأسواقها، وهذا من أجل مواجهة تحدي العولمة وشروط انفتاح الأسواق الدولية. وقد حددت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مجموعة أهداف لبرامج تأهيل المؤسسات الصناعية، تتمثل في النقاط التالية:¹

- تحديث البيئة الصناعية؛
- ترقية وتطوير الصناعات التنافسية؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية. - تعزيز هياكل الدعم؛

II. البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر

تدنت الجزائر مجموعة من البرامج فيما يخص هذه العملية تهدف إلى رفع الأداء التنافسي للمؤسسات الصناعية، تتمثل هذه البرامج فيما يلي:

1- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

1-1 - مضمون البرنامج: أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، يسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل على الأقل 20 عامل لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءاتها وهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته من أنشطة (مالية ومصرفية، جبائية، إدارية، واجتماعية...). قدر المبلغ المخصص للبرنامج ب 4 مليار دينار، خصص 2 مليار دينار منه لتأهيل المؤسسات وخصص المبلغ المتبقي لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية. أطلق البرنامج سنة 2000 وشرع في تنفيذه بصورة رسمية سنة 2001.²

1- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وتحسين تنافسيتها، عن الموقع الإلكتروني، ، تاريخ الإطلاع: 2015/04/01.

2- Farida Merzouk, pme et compétitivité en Algérie, la revue de l'économie et demangement, n° 9, université Tlemcen, 2009, p11.

يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

- عصنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية؛
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة؛
- تدعيم قدرات هيئات الدعم؛
- تحسين وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية القادرة على النمو والاستمرار.

1-2- شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط، نذكرها في النقاط التالية:²

- أن تنتمي إلى قطاع إنتاج صناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- مسجلة في السجل التجاري، وتحمل رقم تعريف ضريبي؛
- لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاثة أعوام وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة؛
- أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مال عامل موجب؛
- أن تشغل على الأقل وبصفة دائمة 20 عامل.

1-3- نتائج البرنامج: منذ بداية برنامج التأهيل الصناعي سنة 2001 وإلى غاية شهر أوت 2008، تمثلت حصيلة البرنامج فيما يلي:³

- مرحلة التشخيص الاستراتيجي: تقدمت 433 مؤسسة (239 مؤسسة عمومية و 194 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، وتمت معالجة 427 مؤسسة وبقية 6 مؤسسات في طور المعالجة، حيث ترفض طلب 117 مؤسسة (80 مؤسسة عمومية

¹ لزعر علي، و بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأرومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009، ص 39.

² نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 1053.

³ Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, aout 2008 , p 02.

و 37 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 310 مؤسسة (159 مؤسسة عمومية و 151 مؤسسة خاصة).

- مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل: فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 145 مؤسسة (90 مؤسسة عمومية و 55 مؤسسة خاصة) للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 160 مؤسسة، حيث تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 122 مؤسسة، و 23 مؤسسة الباقية استفادت من إعانة مالية مقتصرة على الدراسة التشخيصية. بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة 1904 عملية منها 1110 عملية لامادية أما 794 عملية فهي إجراءات مادية.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-2- مضمون البرنامج: يندرج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسيتها. وقد صادق عليه مجلس الوزراء في 8 مارس 2004، وانطلقت أولى مراحله سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، يمتد تنفيذه على امتداد ستة سنوات، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مالية تقدر بـ 6 مليار دينار.¹

يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:2

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيئة بالعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة؛

- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

¹ عبد الكريم سهام، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011، ص 144.

² بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 16 و 17 أفريل 2006، ص 148.

- ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الاييزو) ومخططات التسويق؛

- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

2-2- شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط، نذكرها في النقاط التالية:¹

- أن تكون المؤسسة جزائرية، ولها نشاط على الأقل لمدة سنتين؛

- انتماءها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- أن يكون لها هيكل مالي متوازن؛

- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها؛

- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أولها معايير التنمية التكنولوجية.

2-3- نتائج البرنامج: منذ بداية البرنامج سنة 2007 وإلى غاية ماي 2010، تم تسجيل النتائج التالية:²

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها للانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط، حيث تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 351 مؤسسة منها، ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات التشخيص، بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: إدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة، والمالية.

3- البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

3-1- مضمون البرنامج: يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة. وهو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، أشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دينار، يمتد

¹ بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص 149

² Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement , agence nationale de développement, bilan des actions du programme national de mise à niveau, rapport complet, Algérie, mai 2010, p4.

تنفيذه على مدى 05 سنوات إبتداء من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة ب 19.287.000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

3-2- أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف تشمل:²

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم؛- تأهيل نوعية المؤسسة؛- تأهيل الموارد البشرية.
- تأهيل قدرات إتقان المعرفة والابتكار؛- دعم الإستثمارات المادية للإنتاجية.

3-3- نتائج البرنامج: سجلت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ انطلاقة البرنامج في الفاتح جانفي 2011 إلى غاية أفريل 2013 انضمام 2384 مؤسسة، تحصلت 1100 مؤسسة منها على الدعم المالي لمباشرة عملية التأهيل، وتم إطلاق إجراءات التشخيص ل 1000 مؤسسة في انتظار استكمال الإجراءات لباقي المؤسسات.³

خاتمة :

تم التوصل من خلال الدراسة إلى أنه يجب الإشارة أن عملية إعادة التأهيل الصناعي مرهونة بقدرة المؤسسات وامكانياتها على تجنيد موارد التمويل الداخلية والمتعلقة بالنظام المالي والمصرفي، فتنوع موارد تمويل المؤسسات يشكل تحديا لها ما بالنسبة للمؤسسات في الوقت الراهن، ولا يتأتى هذا التنوع إلا في إطار وجود سوق مالي فعال يذشط المؤسسات بتوفيره للتمويل اللازم إلى جانب السوق النقدي، بالإضافة إلى ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية في تسيير القروض ودراسة ملفات الاستفادة من الامتيازات وإعطاءها كل التسهيلات والامتيازات (الجبائية و شبه

¹Rachid Moussaoui, agence nationale de développement de la pme, **programme national de la mise à niveau des pme, journée d'information : programme national de mise à niveau**, Mostaganem, le 30 juin 2011, p11.

²Mohammed khoudri, **programme national de mise à niveau**, journée D'information : programme national de mise à niveau, bordjBou Arreridj, le 25 septembre 2011, p15,16.

³Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmiet des tic** (pme ii), revue de presse, Alger, le 12 au 16 mai 2013, p31.

جبائية) لتشجيع خلق مثل هذه المؤسسات التي تعتبر بمثابة القوة الضاربة لكل اقتصاد، وهذا ما أثبتته العديد من التجارب .

لا بد من محاولة إعادة تشخيص الوضع ورسم البرامج الصحيحة الكاملة و الكفيلة لتأهيل القطاع على مستوى الكلي او الجزئي و تقديم منتج جزائري يلبي احتياجات السوق المحلية و يتميز بالقدرة التنافسية في السوق الاجنبية.

الهوامش والمراجع :

1- ابدسام بوشريط، " ألية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

2- خبابة عبد الله " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة" دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

3- مريم قطوش" برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه ادارة الاعمال الاستراتيجية - كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

4- فتحي السيد عبده أو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 ، ص 85 و 86 .

5- قوريش نصيرة "اليات و اجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006.

6- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية و تحسين تنافسيتها، عن الموقع الإلكتروني: ، تاريخ الإطلاع: 2015/04/01.

7- Farida Merzouk, pme et compétitivité en Algérie, la revue de l'économie et demanagement, n° 9 , université Tlemcen ,2009,p11

8- لزعر علي، وبوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأرومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009، ص 39.

9- نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 1053.

10- Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Algérie, août 2008, p 02.

11- عبد الكريم سهام، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميداء 2، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011.

12- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 16 و17 أفريل 2006، ص 148.

13- بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص 149.

14- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, agence nationale de développement, bilan des actions du programme national de mise à niveau, rapport complet, Algérie, mai 2010, p4.

15- Rachid Moussaoui, agence nationale de développement de la pme, **programme national de la mise à niveau de pme, journée d'information : programme national de mise à niveau**, Mostaganem, le 30 juin 2011, p11.

16- Mohammed khoudri, **programme national de mise à niveau**, journée D'information : programme national de mise à niveau, bordj Bou Arreridj, le 25 septembre 2011, p15,16.

17- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmiet des tic** (pme ii), revue de presse, Alger, le 12 au 16 mai 2013, p31.